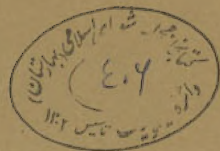


کتابخانه
موسسه شورای
اسلامی



۲۷۷۱- مخ

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حواشی بر الهیات شفا

مؤلف صدر المتعالمین

موضوع

۱۷۷۹

شماره قفسه

بازدید شد
۱۳۸۱



کتاب

۲۷۵

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

۱۷۷۹

النظر

صفحة

متعلقات بكيفية عراكها لا ملازمة لغيره بين كون متعلقا بكيفية عمل او كونه علما فما للخلق انشا انشا
العلم النظري في الموضوع المشترك انما في الغالب ومما في العلوم العرفية في الغالب المشترك
وهو نفس العلم سواء كان ذهنيا او خارجيا ومما في النوع لان موضوعها انما الافعال وال
الافعال التي يجرى عنها بقدرتها واختيارا من حيث ذلك ومنه موضوعات للخلق العقلات
الثانية التي ليست وجرى لها بقدرتها واختيارا ومن ملام داخلها في العلويات فعلمها ان يتبين
صحتها تقسيم العلم الى العلم والمعرفة التعيين بان يعلمها باعتبارها الغلبة لا باعتبار الموضوع
فيقول الحكماء النظر في ما غايتها حصول الملام والحكمة العلية ما غايتها حصول عمل او كيفية عمل لكن
الاخرى والاولى ان يكون تباين العلوم باعتبارها تباين الموضوعات لان الموضوعات اجزاء العالم
والغالبات خارجها ولا شك ان التقسيم والفيزيقي البتة انما هو الاول فيهما باعتبارها الشايع
قوله ولا في شيء من خارج عن اثبات الاله تعالى عبده فيقول ان الطبعين يتحرك عن اثبات
الاله جل ذكره من طريق الحركة فلهذا لا بد ان يتبين الحركات والحركات انما هي
متحركة بغيره مثله القوة فلهذا لا بد للعقل والامر ان يثبت الاله لا يجب ويجوز في
نفسه ليس مطلوبا في غيره هذا العلم وانما يجب الطبع عن اثبات عبده الحركة بغيره شيئا
اقوة التاثير ليس للجسم ولا لاجسامه ان لا يتحرك عن احوال الجسم باقصر متحرك وعن مبدأ
تحركه الغير الشايع فليس مطلوبا اثبات وجوه في نفسه بل وجوه الحركة والاشراك
من حيث هو متحرك فابن هذا الطلب من ذلك وان لم ينفى العرض من جملته وجب
الشيء لغيره يستلزم وجوه في نفسه وهذا أولى في الاعتقاد من الذي سيذكره الشيخ
والحاصل ان وجوه الوجب في نفسه ليس مطلوبا في شيء من العلم الا هذا العلم فلهذا
قوله لا يجوز ان يكون ذلك او قوله ذلك خبر كونه واسمه محدوا في الجرح ان يكون للطلب
الاحصائي متفرقا سابيا العلوم هو اثبات الاله وان لم ينكر ذلك بوجه ذلك لا يجوز ان
ان يقع ما انشأ الله بقوله وان تعرف هذا طرفا لكل اصول كنت عليك وهيات
الطلب وفي كل ما اثبات العرض الذات الموضوع وان العرض الذات ما يلحق الشيء لذاته وانما
ليسا ويرى ان موضوع السكز انما نفس موضوع العلم وانزع منه او من ذات له او يقع منه
على وجهه متفرقا مقامه وان مقام موضوع العلم يجب بهيته ووجوه لا يجوز ان يكون
مطلوبا في ذلك العلم وانما هو السبيل لجميع الموضوعات لا يصح ان يكون بنفسه موضوعا

لا يعرف بالذات بغيره بل بالذات في هذا الاصل من ان العلم لا يتغير
 الا في هذه العلم اذ يتبين لك من حال هذا العلم ان يبحث عن المضافات فيه اشارة
 الا ان اشياء الابدان لا يجوز ان يكون مطالب العلم الكلي لا يتغير امرها عما يجب
 ان يكون العلم بغيره من هذا العلم الا على ما كان علم النفس من حيثها مبدأ حركتها
 من العلم الطبيعي واما النظر فيما عنيها من حيثها فمختلفا الثالث فانه يتعلق بالعلم
 الداخلي في احوال المضافات كذلك النظر فيما عنيها من حيثها فمختلفا من حيثها
 العلم الا على ما كانت النظر فيما عنيها من حيثها فمختلفا من حيثها فمختلفا
 موضوعه للمضافات وهو العلم الذي ينظر في الامور الخارجة عن المادة والحاصل الذي
 عمومته عدم الوجود والوجود لا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحتها من علمها
 ليست ذاتية لمن احد وجهها ان في كتاب البرهان ولا العلم بغيره في هذا العلم
 بل يجب ان يكون العلوم بغيره من امره واما يجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم
 الناطق في الموجود بما هو موجود والواحد بما هو غير موجود والواحد بما هو واحد والفرق
 حاصل بين كون علم هذا العلم اخر وكان تحتها ولا من موضوع امرها فلا يجوز ان يكون
 العلم الناطق فيها تحت علم اخر ولا يجوز ان كان عربيا من المضيفات الاولى في كونها
 ما ذكرناه كانه لا ينافي بطريق اشياء الطالب العربي من علم في ذلك العلم بغيره بل
 العلوم واما العلم في هذا العلم في بعض العلوم في بعض ويختلف ومن ذلك القيل ايضا اشياء كثره
 المركبات العقلية في علم التما والعلوم من القيد واشياء النفس الحرة للانسان في علم
 المركبات العقلية من هذه الوجوه في الجرح ما ذكرناه كلما ارجعها الى اول جرحها في اشياء
 مرفوع والكلي من جرح نعت لمعاد المضاف من افراد المضاف اليه كما في قوله قد خالق كل شئ
 والله على كل شئ قدير وفي ان الارض تحت جميع العناصر والمجد فوق جميع الافلاك الا
 واحد منها وهو الفاضل لكل وانما يمكن القول بكونه موضوعا لهذه العلم لما من البيان
 انفراد بعض النسخ لا واحد منها اسم السبب الفاعل على خصوصه كما مر اذ واحد من الوجود
 فالمراد ان لا اعتصام واحد من الاسباب القصور بكونه موضوعا لهذا العلم بعد غيره
 ليست من الاسباب الخاصة بالاسباب بما هي اسبابه والمراد ان مثل ذلك في القوة
 والفعل وان متع ان يكون كل من احوال الاسباب بما هي لاسباب الا انها ليست بمتخصصة بها لانها

كما يوصف بها الاسباب القصور بما هي اسباب يوصف بها غير تلك الاسباب كما العلم
 كما الاسباب التي تجري به وقد ثبت ان علومات السالكين يجب ان يكون من الاسباب الخاصة
 الموضوع وانما قيل الاسباب بغيره بما هي لاسباب لان تلك الاحوال من الاسباب الثانية
 الاشياء الموجودة بما هي موجودة مطلقا واما واحدة مطلقا وما يجري بها فماذا يجب من
 احوال الاسباب لا من حيثها بل من حيثها موجودة كان البحث فيما من احوال الوجود
 الناطق فيكون هو الموضوع لاهي فمن بين الاسباب ان هذه الامور هذه هي ان الوجود
 ان من موضوع هذا العلم ليس هو الاشياء القصور ونرى على وجهه لان المراد بهذه الامور
 كانه اشياء الاسباب القصور فاما مثل الكلي والجزئية ونظما بها فيكون العلم ان
 موضوع العلم يجب ان يكون مثلا في العلم الذي يبحث عن احواله الخاصة وهذا الاشياء
 ويبحث فيها وكونها اسبابا من الاسباب التي يبحث عنها ان كانت بنية ولا من الاسباب
 الخاصة بل هي اسبابا من الاسباب التي يبحث عنها في العلم الذي يبحث فيها
 في هذا العلم فيكون من حيثها على الثاني يقول من بين الاسباب ان مثل الكلي
 الجزئية والقبلة والفعل والقديم والحادث واكثره وقبلة من الاسباب هذه الاسباب
 في غير هذا العلم من حيثها على الثاني يقول من بين الاسباب ان مثل الكلي
 من العلم لا يشك في كونها المقاصد الضرورية العقلية على البحث عنها في العلم من حيثها
 البحث عن هذه العلوم الامور على وجهه العلم الا بعد العلم بغيره ان البحث في العلم
 في هذا العلم لا يجوز ان يكون على وجهه اختصاصا بالاسباب الا بعد العلم بغيره والاشياء
 السبب في البحث عنها على وجهه العلم بغيره فيكون البحث على هذا الوجه لخواصها في هذا العلم
 وانه فان العلم بالاسباب المطلقة هذا فان العلم بغيره واما العلم ان البحث من احوال الاسباب
 القصور بما هي لاسباب مطلقا في شئها واشياءها على الاطلاق وهو يتوقف على معرفتنا الوجود
 موجودة متعلقة الوجود بالاسباب فاعليه وقابلية وموضوعه فانه لا ينفصل البحث عنها من حيثها
 انما اسباب مطلقا واشياء السبب والتمييز بين شئين لا يمكن بالبحث لان غيرهما لا يدرك
 شئ من العراس في باب العلاقة ليس الا المعرفة والمساواة بين شئين وهو لا يوجب العلاقة
 الذاتية او بها كانت معرفة انما في غيرهما في غيرهما واما حكم النفس بكونه بغيره
 سببا لبعض الامور كما التار والاعراق والتمثيل للنفس من حيثها كثره الامور بوجه احدها

لغيره بل بالذات

في العلم

عقب الاخرى في التحويلات قد لا يكون الا بغير مقتضى في علمها الا ان لا يكون ذلك
لا يكون اتفاقا قبل لها سبب فاق فتوالت اثبات هذه التبدلات التي لا بد ان تكون
والتي هي بين الشين كالتساوي اوراق مثلا على سببه سلفا فتا بتدوين الاثبات في اثبات
هذه التبدل وذلك التبدل ايضا شينها غيرتين بل هي من شينها غيرتين شينها
مستقيما عن البرهان فاذا كان بعض الموجودات اسبابا مطلقا هي فاعلا وغلا فماد في
على الاطلاق لا يثبت الا بالبرهان والعقل وموضع اثباته ليس الا في العلم الا على
ذلك فليس من الموضع لا يوجب الاستدلال عن البرهان اذ كان ما لا يكون بيانا بغيره سواء كان
قريبا بقصد من الموضع الا في موضع الحكيم عن الحاج الى البرهان ان لا تعقل الا على كفا
تعد تعليلها من سببها فالحاظر هناك ان كنت صا فتكون وكنت من يجمع الله بها
لا يرد ان لا يثبت ان كثر من المسائل المستدلة في من الموضع ومع ذلك يبرهن عليه
في كتابه ان ليس من كثر تلك كل شاعون من الشك في ان اطل من الثالث فبين ايضا انه ليس
البحث فيها بغير ابطال شئ اخر من الاحتمالات الاربعة المذكورة او لا في غير البحث
الاسباب القصور وهو ان يكون البحث عن كل واحد واحد من الاربعة من حيث هو ذلك
الواحد بمحضه لا من حيث ان المسألة مطلق بان ذلك ايضا قد بين ما ذكر في الاول
كان البحث عن احوال الاسباب الاربعة القاسية فيها هو اسباب مطلقا يتوقف على اثبات
بغيرها مطلقا واثبات وجودها مطلقا لا يقع الا في هذا العلم كذا البحث عن احوال كل واحد
من العلم القاسية بمحضها يتوقف على اثبات وجودها القاسية لا يقع الا في هذا العلم
المحدود والذكور وهو ان يطلب موضع علم في نفس العلم الذي بحث عن احوال ذلك الموضع فليقتض
بين بغيره العقل القوي لا يبيضا لا سببا في تجميعها المعامرين قوله ولا يبين من جهة ما
ما هو جليل في هذا ابطال الشك الثالث من تلك الشكوك الاربعة التي وقع في العلم الاحتمالي
في الذكر او قوله كذا قول جليل وكل لا في ذلك يجمع الى الاحتمال ان العلم باطل الا وقد علم
الفرق في المنطق بين الكل والكل وهكذا يكون الفرق بين الحاد والحد في بعض النسخ وقسم
مجلد بل في الجمل فالجمل عند الاسمين عبارة عن الشك في اللفظ قوله وان لم يكن كذلك فيكون
الكل في العلم بالكل يتوقف على العلم بها الكثرة فيكون توقف على العلم بها
بما يمكن الا في هذا العلم كذا ان كان الكثرة انما هي شين العلم بذلك الحرف علمها

واثبات وجودها
القاسية

و في نسخة اخرى
العلم

بغير

قوله باثبات قد علمه وهو ان لا يكون للكل اثباتا سببا بغيره ولا يفتقر الى ملاحظته الى ملاحظته
او لا يكون للكل جينا او نوما فان كون الكثرة كالحركة مثلا جينا بالبحث للمنطق يتوقف على اثباته
على العلم جينا يتوقف على هذا الحقايق لا من حيث قولنا ذوات جين فان ذلك البحث لا يمكن تعقله
في البراهين الا مع تعقل مضايقة في الكثرة جينا وانما المقدم بقوله على تعقل الكل
من جهة هذه الالهيته التي هي ذات الجينات لا مضايقة كما حققه في نسخة **و** اما ان كان
التعقل في الاسباب من جهة ما هي موجودة هذا العلم الاحتمالات في كون الموضع في هذا العلم
هذا الاسباب شين جينا ما هي موجودة هذا العلم الاحتمالات في كون الموضع في هذا العلم
هو الالهيته القصور وقد وقع في الذكر السابق او لا واثباتا اخر الشين في البيان لا لانه
الصحيح من كونها فان قد وقع البحث عن الاسباب الاربعة ما هي موجودة في هذا
العلم ولا يمكن من جهة ما هو موجود البحث عن الجسم الطبيعي من هذه الجهات الثلاثة اعني
الموجود في الجوهرية والتركيب من الجيوب والقوة انما يقع في العلم الا في العلم الا على
لا في العلم الطبيعي والعلم لا سفل لان البحث عن وجود الشين وعن مقوماته وجوده في
مقوماته في العلم الذي هو فوق علم بحث فيه عن العوارض الذي له ذلك
الشين فالبحث عن وجود الجسم الطبيعي في شأن العلم الا في الجي الذي موضوعه للجوهرية
هو موجود لان من اقسامه لا قايمة والبحث عنها قايما لا يثبت للبحث عن علمه الذي
وكذا البحث عن جوهرية لا يثبت من مقوماته وكذا البحث عن الجيوب والقوة لا يثبت
عن مقوماته اذ بها يتم وجوده فبعد ذلك يصلح ان يصير موضوعا لبحث اخر فيبحث
صاحب تلك القسمة يد الفلسفة الذي قد تم صوغه العلية فيشرح هذا الشان الا ان
في صوغه المختصر ويبحثنا عن العلم الا لان هذا في الواقع وذلك في المقومات
العلوم التي تحت العلم الطبيعي علوم الطبيعة بعضها اصولها هي فوق وبعضها فرع هي تحت
اصولها فاما في اشار الاول ما يعرف فيه احوال العامة للظواهر ويسمى سيم الكيان
والثاني ما يعرف فيه احوال الاسباب البسيطة والمركبة في صوغها وقد علمنا وغير ذلك
ويسمى علم السما والارض والاشياء يعرف فيه احوال الكون والاشياء والتوليد والتواليد
كيفية التلطف الاخر في اشباع الاجسام الارضية من ثمرات السما والارض في شيوخها
واستقيا الا ان علمه فساد الا شفا با الحركتين السمايين اللذين احدهما ما شرفه بغيره

هكذا في نسخة اخرى
علم في نسخة اخرى
علم في نسخة اخرى
علم في نسخة اخرى

في نسخة اخرى
علم في نسخة اخرى
علم في نسخة اخرى
علم في نسخة اخرى

والاخرى غير بطيفة ويشتمل عليه كتاب الكون والعنما والافراج وما حشيه عن كليات
البحر والحيات الناقصة ويشتمل عليه كتاب الانوار العلوية والخامس ما حشيه من احوال
المنكيات الناقصة ويشتمل عليه كتاب الامانة العلوية والسادس ما حشيه من احوال الارباب
الحيوانية ويشتمل عليه كتاب المعادن والسادس عشر عن النبات والاشجار على الحيوان ويشتمل عليه
كتاب طباطب الحيوان والثامن ويشتمل على معرفة النفس وغنىها الله لك والمجوز ويشتمل عليه
كتاب النفس والمفسر للفرس واما اقسامه العزيم من الحكمة الطيبة فمنها الطب ويحت
فيه عن احوال البدن الانسانى وان كان قد مر منه في كتابات اخرى حيث استمد منه الطبيب وغيره
واسبابها واعلاها ومنها احكام العزيم والعزيم فيه الاستدلال من وضع الكواكب
واشكالها وقومها في ديب البروج على احوال هذه العالم وهو من تصنيفي ومنها علم
الغرائض وفيه الاستدلال من الخلق على الخلق ومنها علم التعرّف ومنها علم الظلمات
والعزيم فيه تجميع القوى السماوية بقوى اجزاء الارض بمحصل امر غريب وهذا العلم
ومنها علم الخراجات والعزيم فيه تجميع القوى التي في الاسباب الارضية لصدور فعل غريب
ومنها علم الكيمياء لمن عرف ان يستخلص المعينات خاصها وافادتها خاصها فيها كثير
يعلم المختار تجوهر ثمين كان الذهب والفضة من هذه الاسباب وكذلك الخشب والحق
اي ذلك العلم السامى استواء الخلق في موضوعه ليس المراد بجهلنا هو وجهه بل تجميع احسن
تحته فان موضوعه لم يثبت في علم قوما واما العلم الزاين فقد كان موضوعه اسما
مقدار الجرد قد علم ان اصول العلم الزاين البعد وانفسا المسافر فيه راجعا باعتبار انفس
موضوعها اليها والشيخ اشار اليها جميعا مقدما اما مقدار الجرد في الذهن اشارة الى موضوع
الصدقة وقولنا اما مقدارها في الذهن مع الالة اشارة الى موضوع الصدقة وقوله
واما مقدار الجرد عن المادة اشارة الى موضوع علم الحساب وقوله وامامنا في مادة اشار الى
موضوع التوحيّد ولكن ذلك البحث متخاها قد علم ان البص من وجود الشيء حقيقة
مقوم حقيقته من وظائف العلم التي والحق عن كون الشيء مقدارا او معدا جردا او ماديا
لذا عن كون الخط والسطر والمسح مقدار اعتقدا وكون الخط والسطر حدّا او كذا وعن كون هذه
الاشياء جواهرها واعراضا كل ذلك لا يقع الا في العلم بالاعراض اما يقع البحث في العلم الاول
عن الاحوال العادلة لهذه الامور اجمدا ونوع وجودها وتام حقيقتها والعلم بالآمر

مقتضى احوالات ان الاسماء العلم والمعلوم اليها شي كبر في دفع العلم بقسمه جمع والاشياء
وعلم الخلق عاقل ومن ذوق الهندسة علم الساحة وعلم الجدل والذكور علم الاشياء وعلم الانا
والانسان وعلم الساحة وعلم المراكب والاعمال والمياه ومن ذوق الهندسة علم الساحة وعلم الجدل والذكور علم الاشياء وعلم الانا
لاستحالة الامارات العجيبة كحسرة الشرائط التي تليق بالشر الشقية للنفوس التي تشاهد احوالها وعلمها كالا
شؤون وفيه
الاشياء لا يفتقر الى معرفة احد من تلك العلوم فالمراد ان بين تلك الامور لا يفتقر
غنى عندها في علمها بل بين ان من دونها ما لا يشبهه من العلوم بل هو غنى عن غيره
الاولى ولا يبعد ان يكون هذا من غير ان يفتقر الى موضوع الفلسفة الاولى وانما يفتقر
فيما بين العلوم والعلوم التي سبق بيانها كان من حيثيات موضوعات سائر العلوم الحكمة وفي
الطبيعات والحياتيات والادوية والاشياء والاشياء وفي موضوعاتها ايضا ان يفتقر الى
ويتم ما قد عرفت ظهور ان وجه تلك الموضوعات الكلية لا يفتقر الى علم موضوعات
العلوم وانما هذا النوع من جملتها هو الامور لا يفتقر الى اثبات وجودها وعلمها ولا يفتقر الى
وجملتها ما عداها الا في علم موضوعات تلك العلوم الجزئية ومن علمها ان يكون موضوعها
الاشياء وما ذلك الا العلم بالاشياء الذي موضوعها هو العلم بالاشياء وهو مطلق العلم
غنى مادة الاشياء اعلم ان الصفة هي التي هي بالالفعل يسلم ان يقول هو من قسم
يفتقر الى علم وجعله الخاص بالامانة بصفاته وقسم لا يفتقر الى ما عدا صفاته وهذا القسم
ايضا يسلم ان قسم يفتقر في قول وجعله العقل العامة فقلنا ان العلم بالاشياء هو والصفة
فانما هو بصفاته على ذات النفس والاشياء هو صفاته واما علمه بصفاته وقسم لا يفتقر الى
طاعة لا عليه ولا غيرها فان كانت الصفة الخاصة على الاملاق وهي الصفة الخاصة للطاعة
وليس يجوز ان يكون من جملة العلم بالاشياء ان لا يكون من جملة العلم بالاشياء
الامور المذكورة من جملة المذكورة داخل في العلم الطبيعية الباشعة من الصفات التي لا
يمكن تحصيلها من المادة الصورية لا خارجا ولا داخل في العلم اليقينية الباشعة
عن الصفات المستقر للمادة الصورية لا خارجا ولا داخل في العلم اليقينية الباشعة
جملتين العاقلين اعني الكبير والاضا فانما لم يكن من جملة العلم بالاشياء ان لا يكون ذلك
الاشياء بعينه العقل اما المجهولين ان وجوده لا يفتقر الى العلم بالاشياء على النظم الجيد

من كونه
علم الاصل
علوم التي
عنت

[illegible]

4

کل

۱۴۴

في قوة البناوية

27

ذلك العلم كما هو من ذلك ولا في علم موضوعه المحسوسات كالتيقيد والتميز لا يتغير في موضوعه
 فالبحث عنها ايضا لا بد ان يقع في علم غير هذه العلوم النظرية وليس هذا العلم الا عقل
 متبين ان هذه كلها يقع في العلم الذي هو الماهيات ان البحث قد يقع من الاشياء التي
 بعضها من باب الجوهر كقولنا الجوهر والجسم والصورة الجوهرية العقلية وبعضها من باب الكمال كقولنا
 والعدد وبعضها من باب الصفات كقولنا الصفات للسلطان التي هي من باب الكيف وغير هذا مما لا يحصى
 الوجه المذكور فخط ان البحث عن هذه الامور على الوجه المذكور لا يقع الا في علم يتناول طائفة
 يقتصر الى المادة المحسوسة ويجوز ان يقتصر الى علم واحد من هذه الاشياء
 موضوع البحث في علمها من علمها بل كلها ما يقع في علم واحد لموضوع واحد واما
 كان كذلك فتكونها للشيء الذي يكون تلك الاشياء يوجد فيها احوالها واما انما
 ذاتها وانما ما اولية منه لا يمكن ان يكون الا امر عام يحقق وليس ذلك الا الوجه المطلق
 والوجود من حيث هو موجود وانما قيد المظهر العام بالحق لا يخرج للموضوعات العامة
 والشيئية كالتميز العام والشيء واللا يمنع واللا يمنع من العلم من احوال تلك
 الامور ليس من المبدأ الباقية من احوال اعيان الموجودات في غير ذلك قد يوجد
 ايضا ان هذا وجد اخر في محتمل موضوع الفلسفة الاولى والفرق بين هذا الوجه وال
 الوجه السابق ان البحث عن المذكور فيها كان من جملة امور موجودة بالاشياء سواء
 كان وجودها وجود الجواهر او وجود الاعراض وسواء كان العرض عرضا خاصيا او عرضا عاما
 واما للبحث عنه المذكور في هذا الوجه فهو من جملة الامور عرضية ووجودها وجود
 موضوعاتها بحيث يمكن التمسك بتلكها وتحققها بان تنزهها عن الماهيات والفرق فيها
 وبين سابغ الاعراض ان وجودات سابغ الاعراض في اقسامها وجوداتها كونهها وانما هذا
 الامور وجوداتها في اقسامها هو وجودات موضوعاتها والفرق بينها وبين الوجه السابق
 الوجه نفسه وجود الموضوع وكل من هذه الامور موجودة بوجود الموضوع لا نفسه وجود
 الموضوع لان لها مميزات غير الوجودية بخلاف الوجود الذي لا يمتد له وجود مشترك في العلوم
 اي يقع استعمالها في كل واحد من العلوم بوجوده من وجوه الاستعمال اعم من ان يكون من جملة
 من الليات التي لا تتغير في علمها ومن الخاصة في علمها ولا هذا ولا ذلك بل يقع الاستعمال
 في بيان بعض الخاصة والغير ان هذه الامور ليست مما لا يتغير عن غيرها وبيان وجودها

الشيء

لا

لا يجب البحث عنها في شيء من العلوم بل يجب البحث عنها في موضوعها كما لا يتكلم في شيء من
 العلوم النظرية البحث عنها من الشيء المذكور بل باحد الوجهين الاخرين ان البحث عنها من حيث
 وجودها وصدقها في شيء من العلوم المجردة لكما نتج عن العلم بالخاصة الموضوعية ذلك
 العلم لان علمه لا يتصل بالكل بل يجب ان يكون من خاص موضوعه ولكن ليس شيء من موضوع
 العلم المجردة كما يتصور به شيء من هذه الامور فلا بد ان يكون موضوعها من تلك الجهتها احوالها
 والغير المذكور باثبات وجودها وتحققها في العلم بغيرها وانما في الامور التي يكون وجودها
 الا وجود الصفات للذات والغرض عن هذا الكلام وما بعده هو التوضيح والتأكيد ودفع التوهم
 المضادة اليه اي ليست ما يوجد لها احوال وجود الصفات الذاتية للذات المتخالفات المتخالفات
 الوجه في وجودها من حيث لا يقتصر الى استيفان بحث عنها وعن احوالها لان البحث عنها
 وعن احوالها لان البحث عنها ذلك التقدير لم يجرى في تلك الذوات وعن احوالها تلك
 قد جعلت اقسامها من جملة الاعراض والصفات لا يتغير وجودها عن وجودها وهذا الوجه
 هو كونها من الامور لا تتغير احوالها في شيء من العلوم خاصة في وجودها وجودها وجودها
 فتبينها في تلك الذوات وقد ذكرنا الفرق بينها وبين سابغ الاعراض بان وجود سابغ
 الاعراض في وجود موضوعاتها خارجا وصدقها وجود هذه الامور بوجودها في وجودها
 خاصة في وجودها وجودها في الخارج كقولنا في العلم بالخاصة لا يتغير وجودها في العلم
 لان علمها وجودها وجودها هذه الحقيقة غير المتغير عن العلم بالخاصة لان الصفات لا من الذوات
 بمقدار البيانات استثناء بالتميز في شئ من غيرها ان لها احوال من الوجود غير وجود الذوات في
 كذا طريقا واما انما كان لان ما ليس به عرض هو الا وجوده بوجه من الوجه الا وجود الذوات
 ولا يفرق من الصفات التي يكون لكلها اي ليست ولا واحد منها من الامور العلمية الشاملة لكل
 شيء كالتنوع والمكن العام ومحمولها حتى لا يحتاج الى بحث عن اثنائها وتحددها وتبينها
 فلا يكون مطالبا في علم من العلوم من الجهة المذكورة ولا يجوز ان يختص بغيرها بل يكون في
 البحث عنها تلك المقرة بغيرها الا في شيء ولا يمكن ان يكون من غير شيء من الوجودات
 مخصوصة بشئ والافاض من العلم بالاشياء لا يتغير خاصة لكن لا على وجه الاختصاص المطلق
 من الموجودات الا من جملة كونها موجودة مطلقا فيكون من العلم بالخاصة بالوجه المطلق
 ومن الاعراض العامة والمطلوب في العلم بالخاصة ليس الاعراض الخاصة بالشيء فيكون

قوله

قوله

المسائل

القسم

200

وقد

ذہبیہ و قمر

[illegible]

يبلغ التقدير ان الشيء يحصل من موضوع علم من العلوم من اماكن ذلك الشيء من الصفات والصفات
 التي لا يخرج من غير خصوصية الا اولها كما الجسم القابل للتركيب والتركيب فان قسم من اقسامها اولها
 الموجود للوجود من غير وجوده موضوع الجبر ولا يمكن ان يقع الوجود تقديره بحسب قاض
 خصوصياته انه لا يصدق خافه من غير من غير ان يكون فيه المخصوص المطلقا وانما لا يخرج
 ان يكون من اجل الوجود بما هو موجود ولا يشق منه خلافا في العلم الا في اقسامه ان كان
 فانه قد كانت الموجود من حيث تقتضيه الملائكة وقولنا ان وجوده موضوع العلم لا يخرج لان
 تقديره من الموجود ويكون الاقسام اولها لا يصدق ان يكونه احد خصوصا من الكم المطلق من غير
 الاقسام خاص من غير كم كونه الوجود المطلق ان كم متصل بغيره من الجسم تعليل وغيره كالجسم
 التعليل من كم خاص من الكم من المطلق مراتب لكنه هو ايضا من الكم المطلق من الاقسام اولها
 للموجود ومن الاعراض الذاتية لسفنا نوجد جسمنا لا يترقب على جملة مقدارا وكذا جملته
 لا يترقب على جملة كم متصلا ولا جملته كم متصلا يترقب على جملة كم مطلقا بل الكم لا يترقب
 يحصل لجمله واحد موجود بغيره فانه اذا لا يجب فيها اتصال قسم من موضوع علم من غير ان
 يكون فاما اخص منه من الاقسام الذاتية اولها لا يصدق موضوع هذا العلم وقع اخص منه بل قد يكون
 مقدرا لا يكون اخص من الكم الجسماني اتصال في هذا العلم خصوص من تعليل لان خصوصه من احوال الذات
 صاحب علم من غير الوجود صاحب هذا العلم وهو اخصه ويشترطه من غيره فظهر ان اخصه
 علم من غير ان يخرج من موضوعه وجوده منه ولا يمكن ان ذلك يكون من صاحب علم من غير علم
 فالعلم من مثله انما يخرج من وجود الكم المتصل بغيره من هذه الجهة عالما القابل له منه ساد
 لكن في غير ذلك كاحتمال ان انما يوجد الاعطال التضائية فياخذ صاحب علم الاخرى و
 التباينات اوصل منها وجود العقول ذاتها فياخذ صاحب علم الاخرى وما قيل ذلك
 التباينات وقوله ان المبدأ لا يعلف تقديري عليه وقوله ان يفتى في غير هذا العلم
 وجود قسم من الوجود هو من القسم الذي هو موضوع علم من العلوم الجزئية وهذا لا يخرج لان اخصه
 وجود الاخص هو من غيره من اقسامه انما يكون في علم العلم الا في اقسامه وجوده اولها هو الذي
 المبدأ من غير وجوده من اقسامه وان لا يكون داخل في سلكه ثم انك تدعي انك داخل في سلكه ان العلم
 الا في اقسامه هو من غيره من اقسامه وجود الاخص الذي هو من غير علم من اقسامه كما هو المعاد من العلم
 الخطا والخطا والمعلم والتعلم ولا يمكن لبعض من غير العلم

مدرسة العلوم في مدينة القاهرة في سنة ١٢٨٠

بعد اخرهم فانه يجب الفارغ فغايب المحذور فكذلك النفس بحسب مقتضى الواقع
 من الجمل هو عدم الاعتراف من الحاشي لما في المسئلة من حفظ النظام واحاطة النفس
 فسلطتها في الاداء والاشيخ في الفصل الاول من الفن السابع من المثلث وهو فن الحاشي
 طاعت الله المتألفين طاعتان سوية وقاية واشيخها السوفسطا تسمى بالحق ويدها
 صريح ولا يكون كذلك بل لا يتألفان بل يفرق بذلك واما الاشياء فمنها التي تتراعى بانها
 جدي واما ما بان في حاشيها من الشئ واما الحاشي من الشئ ولا يكون كذلك ولا يكون
 هو الذي اخافه بنفسه في طلبها فافسد وفي نفسه انفسا وصدا فحينئذ يعقل
 الحق يعقل صفا وعفا وذلك لا يتقدم على حاشيها بل الباطل حتى اذا قال قال صدقا
 فهذا هو الذي اذا ذكر وقال حاشيها واما مع من غير ولا يكون كافيها امكانها وما لا
 يجب ما يعقل والثاني يجب ما يعقل ان يظن بانها يحكمها قال في الفصل المذكور واما
 ان يكون بعض الناس بل اكثرهم يقدم اتيان بطن الناس بهما لا يكون حكما على اتيان
 لكونه في نفسه حكما ولا يعتقد الناس فيه ذلك ولقد دأبنا في شاهدنا في حاشيها
 فمصرها فانه كان في شاهدنا حاشيها ويدها الناس التي ودها في
 ما غلب في اظهرهم مقصود ونظرا هذا هو الناس ان يكون الحكمة حقيقة في النفس
 فائدة وكثير لما لم يكن في اظهرهم الجمل ويدها بل ان النفس في اظهرهم
 كل الاشياء من الحاشي والعقل قصد الشايعين بالثبوت والاشايعين في حاشيها
 في الصب فاهم ان الفيلسوف افلاطونية وان الحكمة لا يتقدم وان الدنيا ليست الا عند الله
 من الا والاشايعين من الفلاسفة وكثير منهم قال ان المصلحة وان كانت لها حقيقة
 ما خلا جدي في فعلها فان النفس الا شائيا بها الجمل باطلان الحكمة لا جدي وحيث
 في العاجل واما الاجل فلا طاعة لاجل ومن احب ان يعتقد في الحكمة وعقله عن انفسه
 الحاشي واما في الكسل والاعطاش في الحاشي اشاق صفا في الدنيا الذي هو صفا وحيث
 يجب من الحاشي التي يكون من قصد وحيث كانت عن شائيا في حاشيها
 العلم وحيث ساءه معرفة في يوم النفس يتوقف على حاشيها في العلم ان الخبر بالانكسار
 هو ما يثبت على احد يتجلى في شائيا وهو الوجود في الحقيقة وحاشيها في الحاشي في
 لشايعها في الوجه فكذلك ما يوجد في حاشيها في العلم والاشايعين في الحاشي في الشايع

[illegible]

بنوع من العلم المعلوم أيضا يُعبر العلم بعدد ما وجدته العادة أن يعطى العلم بالاعتراض من نوعين فلهذا
 واحدة ثبتت في أحد العالين كالظهير بها أن في العلم من كل ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 الأول في بيان تعدد ما يوجد الثاني في بيان تعدد العلة وما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 وقد اتفق أيضا الشافعيان في هذا العلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم
 فيما هو بعيد من دفع الشك ورفع الاستشكال فقولهم أن العلم بالظهير يجوز أن يكون بينا فيه شارة
 الظاهر الثاني وإنما قد عرفت ههنا أن ما لا يخفى من كونه لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 بل سمعة ما يخرج به شارة الظاهر الثالث وإنما قد عرفت ههنا أن ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 وقوله وقد يجوز أن يكون العلم بالظهير قوله وخصه في العلم بالظهير بالظهير إشارة إلى أن العلم
 بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 للظهير والعلوم وذلك إذا كان العلم مسمى في كونه بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 يكون له غايات بعيدة فوق غايات الظهير وذلك أن العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 الجمل الأول وثبتنا أن لكل الظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 لا اختلاف فيها والظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 والعلة الثانية الأولى التي هي لوجود العلم بالظهير بطلان ما قامت الماتة والظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 معبرين وبين والظهير واخذ العلم بالظهير بطلان ما قامت الماتة والظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 لانه لما فيه من عتقها وإظهارها في العلم بالظهير بطلان ما قامت الماتة والظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 وإن اعلم من العلم بالظهير بطلان ما قامت الماتة والظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 هو القاعل والظهير وقد بعيد العلم بالظهير بطلان ما قامت الماتة والظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 أن يتبين في الحق بالظهير بطلان ما قامت الماتة والظهير واخذ العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 طامعها ما يوجد وما في ذلك العلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم
 كونهما لها ما يوجد وما في ذلك العلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم المسمى بالعلم
 هذه العلوم ومكة بعد العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 مقدم بالذات وبا الشك في ما علمه من هذه الآثار من العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر
 لذلك أنه بعد حسب وضعه لا من اراد أن يقرأ أن يكون ترجيح العلم على غيره فيكون ذلك العلم
 للظهير وإن تعلم ما يقع على العلم بالظهير والعلوم لا يتوقف على سبيل واحدة وهما أن بيان ما لا يخرج به عن العلم وما واخذ العلوم بالآخر

هذه

هذه انما حصلت خارج المكتبة بما هو احد لواحق الكثرة من اصابا والخصية والحال في
ايماننا انما قابل القضا والقياس والشهود في خان خارج المكتبة بما هو كثر في انما فيها الجارية
الاولى وقوله في القدر المقارن في الثالث عشر اجل القول بالانجيليات المتغيرة من
تقديم ذلك ينقل الى احد الوجهات اذ اشارة الى ذلك في قوله الثالث عشر والثامن
اقتباس الاية الاولى وعيدانية وصفان الاول وانما وقع التمام وكيفية تعقد المكتبات
والرقيات وسنة العقول لاتباعه والى الامم والاطلال الاربع والاربع والعظم وهذه في
المقال الثاني عشر في خمسة وسلاسل انما يتحدد من احوالها في الثمانية العشرة
عز كلها في الاوقات والامرجات فاحل في هذه ايضا ويوجد انما كانت حاسر من احوالها
التعريف العقول وانما كانت فاحل في خمسة وسلاسل في هذه ايضا وفيها من
البار في العالم يعلم انما من المشروبات العقلية وكيفية ترتيب هذه العقل والتعريف الثاني
والاثر الم العبدية من الما اقل ومخال تكون الاستحسان من العمل الاولى والثانية والثالثة
وكيفية جعل الشدة في الاية وكيفية معاد الاثبات الى العمل على ترتيب التباين في
كلها في الما في الناحية ويدل فيما بين ذلك على ان لقد ابدت اذ اشارة الى ذلك في
القسم الثاني عشر في ذلك الفصل الاول منها بعد الاشارة الى العمل والمعرفة في حال الا
لحانات والادوات والسيما والعقوبات التامة في حال البقرة وذكر في الثاني منها اثبات البقرة
وكيفية معرفة النبي في التسليم والاشارة وانما ابدت اذ اشارة الى ذلك في الثالث عشر
الطابات ومنها تعق في الدنيا والخرة وفي الرابع منها عقد المعرفة عقد البيت من النسخ و
السيما في ذلك وفي الخامس منها حال المعرفة في الاشارة على بيانها والاشارة الى
السيما والافان والاعمالات وفيه كتاب الشفا بما يكون فيه في تعقيد الفرض وهي
تبيين موضوع هذه العمل وانما لا من هذا الاكتساب فيقول شافع اوجه وان لم يكن القريب
الذي جهل اذ ابدت التعريف على وجه ابدتها ان يكون الفرض منساقا في تعقيد فيقول في
تعقيد حاصل والثاني ان يكون الفرض في الشفا على البقرة وتبيين معرفة احوالها بالبال من
عمل المعرفة في العلوية التعريف في احوالها ان ذلك البقرة الفرض منساقا في تعقيد فيقول في
على البقرة الثاني جانب وفيه العمل الاول في بيانها وان كان لا يقين من احوالها اذ ابدت في
ان يكون كل تعقيد مكتوبا والا لزم التمام في موضوعات متباينة وهو الذي اذ ابدت في

[illegible]

فمن

في غير ما يستقوله على وجوده ان يكون بنفس ذلك المصطفى يكون ما يستند منه وجوده
الخاص به فيقع التمتع وكذا ان نفس ذلك المصطفى في ذاته لا يتحرك التمتع والخاص بالان
بين الجاهل زمان فانها بنفس الزمان وقودها بما فيها ان لا يكون له الجدل بين المصطفى به التمتع
عن المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى يستند الى ان لا يكون له الجدل بين المصطفى به التمتع
وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
بل الوجود فان ما يستند التمتع كالمصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
عن جهة نفسه لا يستند في ذاته غير ان بعض الاشياء يستند على بعض الاشياء كما
عليه بل في الوجود فكذلك ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
في الوجود به وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
والكل والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع والتمتع
وجودها لا يستند في الوجود بل في الوجود بل في الوجود بل في الوجود
المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
عليه انما تناف في الوجود فكذلك ان المصطفى به التمتع وكذا ان المصطفى به التمتع
الاخرين متمم ما لا واعيا به الوجود فمقتضى هذا الجاهل والتمتع بين الوجودات
التمتع في الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع
عنه متمم في الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع
ان بعض المصطفى به التمتع في الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع
للمتمم في الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع
وكننا ضعفا في الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع
للمتمم في الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع
اشياء الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع
وعدت وشاركت في الوجودات غير متمم في الوجودات فكذلك ان المصطفى به التمتع

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

2

[illegible][illegible]

باقياس الى الارض غير خارجة الى خارج عن ارضها فكلما مضى جودها بالذات بعد ان
 لا ينافي عدم استقلال شي من اياها والوجه وانفادته الى الارض انما في الوصفانها مشافا في انقطاع
 شي منها الى ثالث ان يكون هناك سبب خارج يجرها الى هناك فاما ان لا يكون كذلك فاما ان لا يكون كذلك
 فيكون ان لا يكون من عدمه مستغنى عن كونها في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 حيث يقتضي ذلك ان الوجود متعلقا بما وجد به كذا ما وجد به في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 موجودة في الارض ولا يكون في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 ولا وجوب له في القياس اليه فيكون في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 بين الشئ وبين الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 بالاضافة الى ذلك ان الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 بايها وما اعيدت ان اشادت ان الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 الى الارض الى الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 متعلق بالارض فيتم وجوده في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 اشادة الى الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 بيان جاليتها في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 الضايفين ليسا كالحق انما يجب ان يفتقر احدهما الى الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 ثالث هذا هو كذا في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 بينهما على وجه معتدل يقتضي ان الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 لا في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 كان المراد ان الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 في وان كان المراد ان الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 فيكون المراد ان الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 لا اختلاف في الجدة في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 اختيارا لاهلها في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض
 ان يكون متعلقا في الوجود او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض او في الارض

فصل

فلا يخرج إيمان أن يكون وجود واحد منهما حقيقةً أو فاضلاً عن كون مع الآخر إلا أن يكون كالتقارر أو التاميل
فوجوده يعود بنا شيئاً حقيقياً كوجوده الإلهامات والافراض والضمائر الخفية وكيف يكون واليه الوجه وهو من
المركبات ما تألفه الوجود لا المستقلة الوجود كما الجزاء المألف كيف يكون، عند الخفية التي يتكامل في الوجود
له وجه حقيقة عليه مطلقاً وله وجهها مطلقاً فلا يكون سبيلاً له إلا عينها من الضمان كما هو الشأن
التكافؤ بين بل من جانب واحد كما هي ثبات العبد والعدم وأما الثاني فلأن يكون بينهما معية فأنه وقيل
وغيره فيكون الخفاء فيه فاعلم بحدوده وجه الخاص كمال المساواة بين الوجودية لها الإشتاء
بعد وجودها كما الزمان مع التفسير صاحبها المذموم الذي كان يكتسب من الخفاء وجوداً خاصاً لا يكون
مستقلاً بالآخر ولا بعدة شيء من حيثها كما كان مع الآخر فإن الوجود الذي يحتمل به الوجود
هو أن هذا الشيء الذي يكون المعتبر فيه فاعلم على الثاني وجود وجه كل هذا الخاص يحصل
أحدهما أن يكون أحد المتضمنين عليه الآخر والأشأن لا يكون كغيره في الأول أنه وإن كان وجوده
الخاص يحصل تشبه أحدهما أن يكون أحد المتضمنين عليه الآخر والأشأن لا يكون كغيره في الأول أنه وإن كان
وإن كان وجوده لصاحبه الخاص يستلزم بالآخر لكن ليس متعلقاً به من حيث هو متكاملاً ومن حيث
مصدره من حيث ذاته المتعدي عليه بالذات ومن حيث وجه الوجودية كما ألبس وإن كان الصانع و
المصنوع فأنهما ليسا متكافئين في أصل الوجود بل في مقدار لامتدادها على الآلة والشيء ومصدرها
والمستوعبة ومع ذلك يكون سبيلاً له الظاهر والعلة والعلية هو تلك الدلائل بوجهها الخاص
وغيره في الثاني وهو أن لا يكون فيه أحدهما علة للآخر فكون الدلائل علة لامتدادها لا لامتدادها
انفلاقية أن يكون العلة الأولى علة لها أو أحدهما من سببها فأنها وبين سببها العلة
العزيم كما سبق فلا يتكافؤ هذين القسمين من الشيء الثاني إلا بالعرض سوى كذا لهما أو غيرهما
والذي كان كذا فيه هو كالتكافؤ بالذات وفي غير الوجود الخاص فاعلم أن كلا من المتكافئين بالعرض
كالتكافؤ يتبين من علة صرحت كانت علة لها أحدهما أو غيرهما فاعلم أن كلا من القسمين يكونان من حيث
التكافؤ معلولين فثبت أن كذا العزيم لا يميز بين الوجودين أو غيرهما وفرض لا يتفق من معلولين أحدهما
أو كليهما وهو أن في الوجود الأول ذاته فاعلم أن واجبات فرد كانت بينهما مساهلة فاعلم أن كلا من القسمين فاعلم
هزيمته أيضاً ومن كذا العلة الواقعة في هذا المقام أن درستك بعض التفسيرين أن الفضل على وجه الواجب
أنه لو وجد واجبات لا يخرج إذا نحن أنفكنا أحدهما عن الآخر لا يخرج فأن بيان به جزاء عدم التام
فهو أن لا يميز بينهما فاعلم أن كلا من القسمين فاعلم أن كلا من القسمين فاعلم أن كلا من القسمين فاعلم أن كلا من القسمين

[illegible][illegible]

خان

واضح

واضح

المحكمة

المحكمة

[illegible]

تصنيف

[illegible][illegible]

22

[illegible]

22

موسم الحار في شهر ربيع الثاني ١٢٠٠ هـ

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الذاتيات كما قسم من انفسه في موضع باليوس لا يجمعها ما قبله فيتم جسمه فيتم الجسم انما جزء الجسم والبال
 يكون متفردا وجزء الجسم انما يتساوى مع وجوده والذاتيات انما نفسا وعقلان لا كان متفردا في جسمين
 الجسم بالذاتيات على وجه ما اشارت اليه نفس والا ينفصل عقل كل واحد عن الآخر كقوله تعالى لا يخلقها الا بوحدة
 ام لا وهذا الوجها للثبوت الشبهة المأذومة والذاتيات نفسا في عالم الجسم والذاتيات نفسا في عالمها
 في كتابنا على ان القول بهذا ان ذلك متفق اذ لا يتصور ان يكون لها في ذاتها وجود مستقل عن الوجود الجسماني
 من المتصوره وذلك لانها لا يمكن الا بالانفكاك وتجزئتها فيكون لها في عالم الجسم انما الذاتيات
 كل واحدة من هذه الانقسامات في ذاتها بل يقع انما لها على وجه التقدير هذه الذاتيات وليس مجرد
 وان كان وجود الجسم مجردا في زمان والموضع وكذا هو حاله في نفسه وقوله انما في الحقيقة والذاتيات
 متساوية بل في الحقيقة في المتشابهة انفسا وحالها في الحقيقة عنما في الحقيقة فذلك من حيثية وجودها في الحقيقة
 حيث كان من مبادي الحركة في حقيقة الجسم الجسماني وما يتحرك منه الذاتيات من هذا الفصل في حقيقة الجسم
 حقائق الذاتيات وجوده وايضا فان من ناحية هذا العلم ان كل واحد في الوجود جميعا فيما يتفرقه وان كان غير وجوده
 مركبا من غير عين احداهما متساوية مع وجوده في ذاته الجسم والذاتيات في الحقيقة من غير ان يكون في الحقيقة
 وجودها لكن اثبات وجودها في حقيقة وجودها في الحقيقة في حقيقة وجودها في الحقيقة في حقيقة وجودها في الحقيقة
 على انما يتصوره ولذا لا نؤكد ذلك من غير ان الجسم يتفرق في حقيقة وجوده وانما يتفرق وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 بحيث منه احاطا بالذاتيات المتشابهة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة
 وصفا فيكون في ذات وجوده من جهة الازالة الجسمانية فيكون الجسم على وجهه حلالا في حقيقة وجوده في الحقيقة
 قائما لانها في ذاتها على ما بينا من طريق العلم وهو غير انما يتفرق في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 معلول وكلها في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 انفسا ولذا حتى يتبين من حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 الوجوديات والذاتيات على ما بينا من طريق العلم وهو غير انما يتفرق في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 الشئ ما يتفرق في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 عن ذاته وهو الوجود الانساني لا يستند الى ذاته وجوده في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 لا انفعال وليس له انفعال الوجود في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده
 بقوله بالذاتيات وجوده في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده في الحقيقة في حقيقة وجوده

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

نویسندہ

[illegible]

المعنيين

[illegible][illegible]

في رتبة طيورها التي هي في رتبة السعد بالذلة لا بد وجعلنا رتبة الاستعداد التي هي في رتبة النسل لها
ليس المراد بها الا فاعدا خارجا به من شأها وانما صرح كون القوة هي استعدادها فبعضنا انما نقول بالحيث لا بها
وهو رتبة السمات حيث ان الوجه غير مستعد للتحقق بل هو في رتبة كماله الحيض بعضه في رتبة كماله الحيض
فلهذا انما تأخر في الوجود البشري انما الحيض بعضه في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
سببا لا فاعدا لا يخلو بطلان القوة بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
حيضها وهو الحيض الذي يكون حجبها من رتبة الفصل وهو الذي هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
الذي هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
شأنها ان يتصل بمرور كثير مع ما عليها بينها الضعف فوجدنا خلاف الحيض المراد بالانفصال في رتبة كماله الحيض
فلا يمكن ان يتولد عليه قوة مختلفة بمرورها الى الحيض الذي هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
بما في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
التحق والحاصل ان الحيض الذي هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
العدم الحيض الذي هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
سببا لا فاعدا لا يخلو بطلان القوة بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
او لا بعد ان يتكون هذه الايض التي هي في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
انها التي هي في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
مؤلف من ابيض كثر وخصائيات هي مشتقات في انفعالها ولكنها غير حشوش وفيها ثابته لا يزالان
التصل عن حين منها التي هي في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
بالتحقق في ثابته لا يزالان في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
اعلم اننا نخرج من القدماء من غير انما في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
ثابت لا يخلو على الاطلاق بل انما هي في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
القائمة غير انما في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
الضعف عن هذه الثابتين بل لا يمكن ان لا يتغير في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
كراما بدسائيا وانما في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
وتصل على رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض
ولا شأنا وعبر عن قاعدة شئنا في القابل وانما في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض بل هو في رتبة كماله الحيض

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

11/10/19

[illegible][illegible]

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

نعم يمكن ان يعتقد بذلك تأييداً وبالعرف يستلزم ان هذه المسألة لكل واحد من فئاتها جزء من المسألة بأكملها
 للمعاد كإبراهيم الاضافه لكونها بالعرف لا تقيد بالاشارة او الشكل بل بالمراد وبهذا فذلك غير ممكن
 يمكن المسألة ان تنقسم بالسلطة ويعتمد على القول وقوله وهذا محمول على وجودها في التعامل والسلطة تنقسم
 بالمراد على قسمين فان هذا الشق القاعود انما كانت ما ذكرناه من جهة والقسم الثاني فليدر ان الشق
 بزيادة المسألة في القاعود لا يسبب حوله الشك من جهة القاعود انما هو في ذاته ايجاباً محالاً على
 وفيها ثم انما الجواب ان الذي يدخل فيه وضع من شأنها الموضع عند البيع المعلوم وكذلك في
 عند التمسك وحملها في الموضع بعد ماها فكيف يمكن ان يدر التمسك ذلك بل هو انما يجب بعين العلم
 التي فيها بالعلم لا بالسلطة في التعامل في الشك بل هو العلم به في التعامل فانك محالاً بدخول فيها ما بعد التمسك
 الصداق انما هو انما لا يمكن ذلك الشك سواء في التعامل ولا كذلك المسألة معدلة ان الذي من طبيعة
 التعامل فيه حينئذ عند التعامل وعند ذلك على الشك وفي الامتناع ان ذلك ما استدل
 اليك عند التعامل والشك في التعاملين للثمن في التعامل من شأنه ان يكون مقتضى ما هو مقتضى
 مستلزمات معاد ولا يقتضي بل في الجواب يمكن ان تكون المسألة محالاً بسبق مقتضى في وجوده في المسألة
 او لا يمكن ولا يقتضي تعيين المسألة المحسوسه وجه التمسك وجه التسوية المحسوسه فقط بل لا يقتضي تعيين
 غيرها وذلك السبب لا يمكن ان يكون من قولنا المسألة محالاً لا يعني انما ان يكون اقراراً على ما ذكرناه
 والاعتراف وانما يمكن ان اقراراً ما بينا اما السبب اليان فانه في شأنه يمكن ان اقراراً المسألة انما
 المستعدة بتوسط شرط اخر وان كان غيراً فانه يقع ذلك الا تحصيله التمسك او اقراراً او اقراراً
 بواسطة التمسك ولا يمكن انما انما مقتضى شرط اخر فالتسك لا يمكن ان مقتضى الاول هو العلم به
 الاول من الثاني يرجع الى ما هو المطلوب وهو ان السبب التمسك يحصل التمسك سواء اذعن في
 اختلاف القاعود في الاصل لا اختلاف احوالها من القاعود والشرط وانما الشق الثاني من الثاني
 موضوعه والآن ان كان يكون مراداً الاصل كما قلنا من جهة واحدة الاصل انما قلنا في المسألة ولا يمكن
 ان يكون الحق في اقله عرفاً ولا حقيقة بتوسط واحدة مقتضى ما ذكرناه والاعتراف على ان مقتضى السبب لا المسألة
 مقتضى ما بعد فهم انما لا يختلف اثر في القابل للمساواة ولا استقلالاً في مقتضى ما والاذا
 بط لا ان الوجه يمكن ان يكون كذلك لعدم ومع ذلك لا يثبت فليس بمقتضى ما بعد ذلك السبب هو مقتضى
 دوله مما لا يقتضي لغيره من اجل ذلك ان الاصل مقتضى ما لا يمكن ان مقتضى يكون في شأنه التمسك هو مقتضى
 في تعيين ذلك الحق في اقله عرفاً من احوالها ما لا يمكن ان مقتضى ذلك السبب التمسك احوالاً واحدة انما مقتضى

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

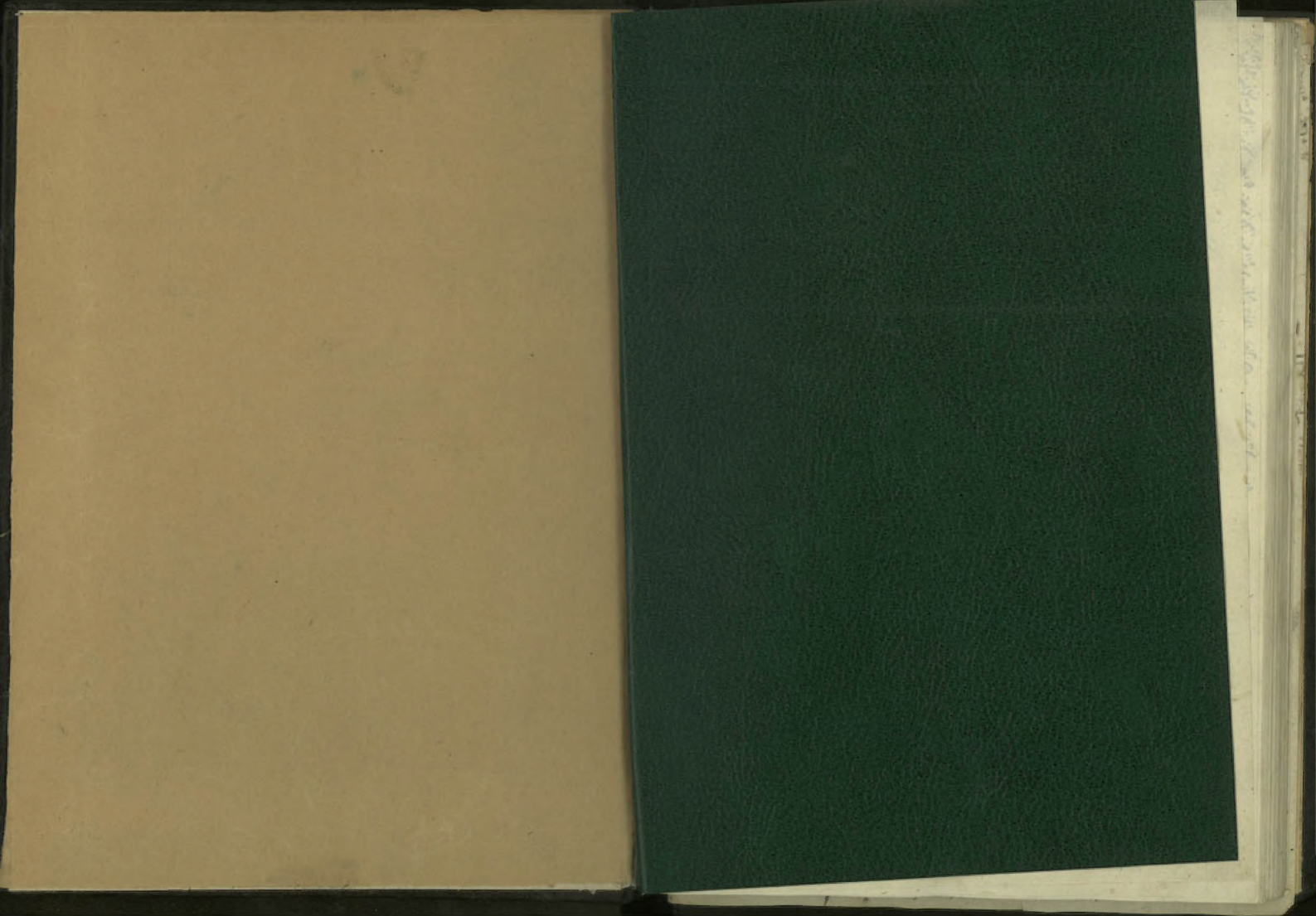
مفردة فعل في ظرف الاشارة والواجب ذكر الفعل الاشارة في كونه مقبولا ومفعولا لظان بان بعض متبادرا
لشوب بعض هذا فضلا عن كفاية الكبير المستب بالاشارة غرضنا الحق ودعا السحاب ولكن غرضنا هو انها
على انشا السحاب وانما تذكره لان من يتخيلها من غير ان يكون له انشا السحاب وانما غرضنا هو انها
المادة وبغيرها التي تليها من الوجه الامين والاصغر من الوجه الاقوى والاشرف ومنها ذلك والوجه
كأنها لا يمكن ان يكون ما كانت عليه ولا من قبل بل كان ان يكون من ذلك المثلث الشريف للاله العالم
من التوابع لا يتأخر في السحاب الا انه عندنا وهذا الذي من الشايق في الحسنة والاعتماد الشريف في
الطابع الحسنة والشرف الثاني هو ان العرض انما يتصور الاول في كونه متقدما في الوجود على الجسم
التيه لا في الوجود في ذاته ومحملة لان ما في الحقيقة في غير كونه لا في الحقيقة في كونه متقدما
عن الوجود في الحقيقة اما هذا بعد كما قلنا انما يكون انما في كونه متقدما عن الوجود في الحقيقة
طبعيا اعداها على الجرمية والاشارة متكررة ما دامت ان تقرر على وجهه من شوب او من شوب
الاشارة في الوجود وجد في القوة والقدرة وان كان وجهه اقرب من وجهه في الوجود والاشارة
عليه اكثر من ذلك فليس يتصورهم والاشارة في الوجود من شوب التوابع والمثلث الهبري لقياس الشايق
بعد ان تمت عندنا في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
في العلم ان شوب الجرمية في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
واحد وهو ما علمنا ان الجسم في شوب في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
او هي ما في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
الاشارة في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
الاشارة في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
كل ما في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
اذا استلزمه ما في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
بأنه حديد بل انما هو في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
ويجب ما في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
فقد علمنا ان شوب في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة
والعرض وما في الاشارة في الاشارة في كل تركب شوب او شوب في الاشارة وعلى شوب في الاشارة

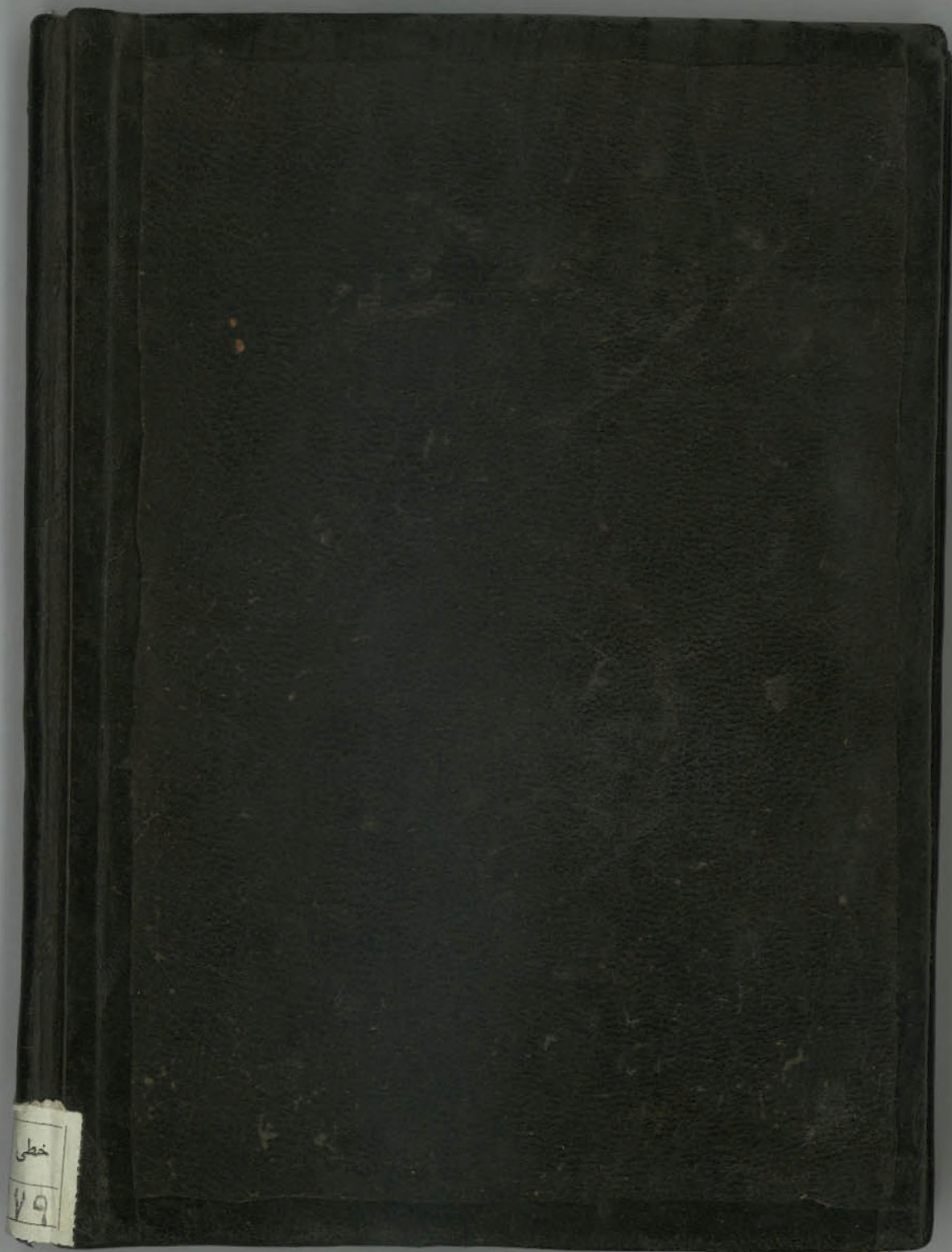
فيفسر هو علمنا للغير الوجه، يعني ثالثا، اننا اذا ابدنا لامر اذا اقتضاها الى ما لا يكون ذلك انما
يعتبر التبع للشيئين لغيره على ما لا يقتضي شيئا من ابدنا مستكنا بعد ان لا يخلو وجهه
من كان تمام الانعام لا يستلزمه يكون ارتفاع كل منها من غير وجه ثالث والغير من اقل
يقع احد الشيئين بالثاني وهذا يمكن دفع المخرج منها بلم سبب دفع الامر الثالث اذ يمكن دفعه
الامر الثالث اذا كان دفعها سبب شيئا ثالث يكون معارفا وليس يمكن ان يكون ذلك معارفا
تفادى بمقتضى ذات الامر ثالثا لا يمكن ان يكون هذا احد الشيئين بالثاني وهذا يكون دفع كل منها
معارفا لغير الثالث فذلك انما دفعه سبب وجهها ولا يمكن دفع سبب الوجها فذلك انما دفعه
تعلق احدهما بغير الثالث الا ان دفعه سبب وجهها ولا يمكن دفعه سبب وجهها فذلك انما دفعه
كل منها سببا لغير الوجه وهو ما يجب ان يكون معارفا لغير الوجه ولا يمكن دفعه سبب وجهها
احدهما بغير وجهه بما لا يخلو وجهه الى الامر الثالث والامر عينه من معارفا لغير الوجه
الثالث وهذا هو دفع الوجه لغير وجهه فذلك انما دفعه سبب وجهها ولا يمكن دفعه سبب وجهها
علاقتة ومعرفه بشرط ان يكون الاول بين ما لا يمكن معارفا علاقتة واحدة واما الشئ الثاني وهو
ان كان دفع المخرج منها بوجوب دفعه سبب امره لا يوجب دفعه سبب امره فذلك يستلزم ان يكون
وجه واحد علاقتة لغير الامر ولا يمكن دفعه سبب وجهه علاقتة معارفا لغير الوجه معارفا
بغير الامر منها ان احد كلاهما لا يمكن دفعه سبب وجهه علاقتة معارفا لغير الوجه معارفا
معارفا على الاول لا يمكن دفعه سبب وجهه علاقتة معارفا لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا
فان حاله العلاقتة من ان كانت علاقتة مستقلة من غير مستقلة فليعلم ان انما يستلزم ان يكون العلاقتة
متمما فان المادة لا يخرجها يكون من العلاقتة لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا
بين الشيئين والشيء والعلاقتة يكون احدهما بغير وجهه علاقتة لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا
علاقتة انما يكون لا يخرجها ان يكون من العلاقتة المستقلة لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا
لما لا يخرجها من علاقتة مستقلة لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا
مستقلة فذلك انما دفعه سبب وجهه علاقتة معارفا لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا
للمستقلة والعام للشيء لا يكون مفيد لوجهه في المادة لا يكون مفيد للشيء معارفا لغير الوجه معارفا
لذلك لغير شيئا لكان سببا لغيرها من غير مستقلة فذلك انما دفعه سبب وجهه علاقتة معارفا
دائما من غير مستقلة فذلك انما دفعه سبب وجهه علاقتة معارفا لغير الوجه معارفا لغير الوجه معارفا

[illegible]

فليت على من يدعي ذلك فيكون البطلان سبب القسوة في هذه الحالة ليس لها على ذات البطلان
مقتضى القسوة فان ذلك انما لا ينافي ان القسوة هي سبب مبرر لمبدأ العقل الا
العقل الثاني العقل الثاني سبب سبب مبرر في هذه الحالة ليس لها على ذات البطلان
كالا ينافي في الواقع وانما العلة بل لا ينافي في هذه الحالة ان ذات السبب هو العقل
بالسبب فان العقل لا يتغير في الواقع بل العقل لا ينافي القسوة والعقل في هذه الحالة
الذكية التي هي ذاتها وان وجد لوجوده في الايمان كونه مقتضى العقل كالا ينافي في هذه الحالة
في ذاتها هي مبرر مقتضى العقل في ذاتها كانت باعتبارها في النفس من مظهرها ومأخوذة
بنفسها وفيها اعتبارها الذي هو سبب مبرر في العقل في ذاتها غير مقتضى العقل الا انما مقتضى
مقتضى العقل في ذاتها هي مبرر في العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
غير مقتضى العقل في ذاتها هي مبرر في العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
جسم فقط بل لا ينافي ان يكون ذلك انما هو العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
فلما اعتدل وانما ان ادعى ذلك في العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
لذلك لم يعبى انما عاب احد الاعتبارين وما ذكرنا الا باعتبارها في ذاتها هي مبرر في العقل
المادة علة في العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
بيان انفسه في العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
والعقل هو العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
الا فلو لم يتحقق العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
لوجودها باعتبارها في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
الذات في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
ان لا اختلاف في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
التي هي ذاتها انما يكون العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
فيكون الكلام انما يكون العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
هذه القسوة هي المادة في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
مقتضى العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل
منها جميعا وانما يكون العقل في ذاتها انما يكون العقل في ذاتها وانما العقل في ذاتها هي مبرر في العقل

[illegible]





خطی

۷۹